



جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق
قسم الشريعة الإسلامية

ولاية المرأة في الفقه الإسلامي والقوانين العربية (دراسة مقارنة)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية
من الطالب / رياض بن محسن بن محمد الصيخان

إشراف
أ.د. رمضان علي السيد الشرنباصي

أستاذ الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

Library	Gr
Legal	
628	
343	

الفصل الأول : حكم المشاركة السياسية للمرأة في الفقه الإسلامي

المبحث الأول : مكانة المرأة ومساواتها بالرجل

أولا : حرية المرأة في الإسلام

ثانيا : قضية المساواة بين الرجل والمرأة :

١- المساواة بين الرجل والمرأة في الشريعة الإسلامية

٢- مبدأ المساواة في المواثيق الدولية

٣- مبدأ المساواة في الدساتير العربية

المبحث الثاني : مفهوم المشاركة السياسية وحكمها

المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الثاني : حكم المشاركة السياسية للمرأة في الفقه الإسلامي

المبحث الثالث : العوامل التي تساعد المرأة في المشاركة السياسية والعوائق التي تعوقها عن المشاركة السياسية

الفصل الثاني : حكم تولي المرأة لرئاسة الدولة في الفقه الإسلامي

المبحث الأول : تعريفات رئاسة الدولة وشروطها في الفقه الإسلامي

المطلب الأول : تعريفات الإمامة العظمى (الرئاسة) في الفقه الإسلامي

المطلب الثاني : شروط تولي الإمامة العظمى في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني : حكم تولي المرأة للإمامة العظمى في الفقه الإسلامي

المطلب الأول : اتجاه يرى عدم أهلية المرأة لتولي منصب الرئاسة

المطلب الثاني : اتجاه يرى أهلية المرأة لتولي الإمامة العظمى

المطلب الثالث : رئاسة المرأة في الدستور المصري واليميني والإيراني

الفصل الثالث : حكم تولي المرأة الوزارة في الفقه الإسلامي

المبحث الأول : تعريفات الوزارة وبيان أقسامها وشروطه

المبحث الثاني : حكم تولي المرأة الوزارة في الفقه الإسلامي

المطلب الأول : حكم تولي المرأة وزارة التفويض

أولا : الرأي المانع

ثانيا : الرأي المجيز

ثالثا : الرأي المختار

المطلب الثاني : حكم تولي المرأة وزارة التنفيذ

أولاً : الرأي المانع

ثانياً : الرأي المجيز

ثالثاً : الرأي المختار

المبحث الثالث : المرأة والوزارة في مصر واليمن ولبنان وتونس والمغرب والسودان

الفصل الرابع : حكم تولي المرأة القضاء في الفقه الإسلامي

المبحث الأول : تعريفات القضاء ومشروعيته وشروطه

المبحث الثاني : حكم تولي المرأة القضاء في الفقه الإسلامي

المطلب الأول : الرأي المانع لتولي المرأة القضاء مطلقاً وأدلته.

المطلب الثاني : الرأي المجيز لتولي المرأة القضاء فيما تجوز فيه شهادتها وأدلته

المطلب الثالث : الرأي الجائز مطلقاً وأدلته

- الرأي المختار

المبحث الثالث : المرأة والقضاء في مصر واليمن وإيران وليبيا والمغرب والسعودية

الفصل الخامس : حكم اشتراك المرأة في الانتخابات والمجالس النيابية

المبحث الأول : حكم اشتراك المرأة في الانتخابات

المطلب الأول : الرأي المانع مطلقاً وأدلته

المطلب الثاني : الرأي المجيز وأدلته

المطلب الثالث : الرأي المختار

المبحث الثاني : حكم دخول المرأة المجالس النيابية

المطلب الأول : مجلس الشعب - مجلس الشورى - البرلمان - مجلس الأمة - المجالس البلدية

المبحث الثالث : المرأة والانتخابات والمجالس النيابية في : مصر واليمن وإيران وتونس والسعودية

والمغرب.

الخاتمة

الفهارس والمراجع

هذا والله أسأل أن يأتي هذا البحث محققاً للفائدة المرجوة منه.

وعلى الله قصد السبيل،،،،